الأساسيات في علوم الحديث

مادة علوم الحديث وخطة دراستها

أولا : وصف المادة وأهدافها

إن علم الحديث عبارة عن جملة من القواعد التي وظفها المحدثون النقاد في معرفة صحة الأحاديث وخطئها ، والتي نظرها المحدثون المتأخرون في أطر المصطلحات وتعاريفها . وبذلك يكون مصدر هذا العلم هو نصوص المحدثين النقاد المستخدمة في مجال تصحيح الأحاديث وتعليلها وتعديل الرواة وتجريحهم ، ويصبح أهم فائدة في دراسة هذا العلم هو أن يكتشف الخطأ إذا كان الراوي مخطئا فيما حدثه عن شيخه أو الكذب إذا كان كاذبا فيه ، أو الصدق إذا كان صادقا فيه .

ونحن بمسيس الحاجة إلى هذا الأصل في معظم العلوم الشرعية التي تدور على نقل ناقل ورواية راو ، حيث إن من أهم فوائد هذا العلم اكتشاف الأخطاء والأوهام التي تقع من الرواة والنقلة بشكل طبيعي مهما كانت شخصيتهم العلمية ومهما فاقت قدرتهم في حفظ الحديث وضبطه ، كما يكتشف بهذا العلم افتراء المغرضين المتروكين من الرواة في أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أو فيما ينقلونه من الآثار والأقوال.

وهذا الواقع يستدعي ـ ونحن نؤصل العلوم الشرعية ـ دراسة هذه المادة كعلم ومسائل وليس كمصطلحات تردد من غير فهم لما تستمر وراءها من مسائل نقدية ، وتعاريف تدقق بمدى موافقتها بقواعد التعريف المنطقي . ولا تتم دراستها كعلم ومسائل إلا إذا قام تفسير تلك المصطلحات على منهج المحدثين النقاد في تصحيح الأحاديث وتعليلها وتعديل الرواة وتجريحهم ، ووقف على أعرافهم العلمية في تحمل الأحاديث وأدائها ، دون أدنى تأثر بما استجد عند المتأخرين في سبل

التحصيل العلمي ، حيث شهدت عصور المتأخرين تغيرات كبيرة في نظم التعليم ، كما سنبينها قريبا إن شاء الله.

ومما يسترعي الانتباه أن كتب المصطلحات التي ظهرت منذ الإمام ابن الصلاح ــ رحمه الله ــ كانت مرتكزة على جمع المصطلحات الحديثية ــ سواء كانت كثيرة الاستعمال لدى نقاد الحديث أم قليلة الاستعمال ــ وصياغة تعاريفها وفق قواعد المنطق التي ظلت تهيمن على مباحث العلوم الشرعية ومصطلحاتها في عصورهم ، وبشكل مبدئي يستهدف به تقريب علوم الحديث إلى المبتدئين ، وبهذا يختلف منهج كتب المصطلحات عن منهج كتب المتقدمين في علم الحديث مثل كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم.

ثانيا : محتوى المادة

يمكن أن ندرج جميع أنواع علوم الحديث تحت أربع وحدات موضوعية رئيسية ، وهي كما يلي :

1 ــ قواعد التصحيح والتعليل
2 ــ علم الجرح والتعديل
3 ــ معرفة فقه الحديث
4 ــ علم الرواية

وبتنسيق أنواع علوم الحديث على هذا النمط وتوزيع مصطلحاتها حسب وحداتها الموضوعية ، من غير تشتيت لأنواعها ببيانها في مواضع متباعدة ، كما هو الوضع في كتب المصطلح عموما ، فإن كثيرا من العقد والشبه التي تكتنف مسائل هذا العلم تتبدد تلقائيا، ويتضح أمام الطلاب منهج المحدثين في نقد الأحاديث بمعالمه الحقيقية.

أما الوحدة الأولى ــ وهي قواعد التصحيح والتضعيف ــ فتندرج تحتها الأنواع والمصطلحات الآتية :

الصحيح والحسن والضعيف والمدلس والمرسل والمنقطع والمعلق والمعضل وزيادة الثقة والعلة والشاذ والمنكر والمقلوب والمدرج والمصحف والمضطرب والموضوع ، وتستتر وراء هذه الأنواع والمصطلحات قواعد مهمة لمعرفة صحة الحديث وضعفه.

والوحدة الثانية ــ وهي علم الجرح والتعديل تضم المواضيع التالية:

رواة الحديث وطبقاتهم والصحابة والتابعون وأتباع التابعين ، وشروط قبول الرواية : العدالة والضبط وما يختل به كل من العدالة والضبط ، والبدعة وأثارها في العدالة ، والجهالة وأثرها في رد الحديث ، والكذب وأثره في العدالة ، وصيغ الجرح والتعديل ، وتعارض الجرح والتعديل وأسباب ذلك وعلماء الجرح والتعديل ، وهذه المواضيع كلها تعتبر نتائج علمية أسفر عنها نقد المحدثين للأحاديث تصحيحا وتعليلا.

والوحدة الثالثة ــ وهي معرفة فقه الحديث ــ تشمل ما يلي :

معرفة ناسخ الحديث ومنسوخه ، ومشكل الحديث ، وغريب الحديث وتعتبر هذه المسائل النواة الأولى لعلم أصول الفقه ، قد طبقها المحدثون في نقد الأحاديث واستنباط الفقه منها ، ووسعها علماء الأصول ضمن علم مستقل اشتهر فيما بعد بعلم أصول الفقه ، ومن هنا عالج علم الحديث هذه الأنواع.

والوحدة الرابعة ــ وهي علم الرواية ــ تحوي الأمور التالية :

طرق تحمل الحديث ، وكتابة الحديث ، وضبط الكتاب وروايته الحديث وشروطها ، ومعرفة آداب المحدث ، ومعرفة آداب طالب الحديث ومعرفة علو الإسناد ونزوله ، وهذه الوحدة مما اهتم به المحدثون قديما نظرا لأهمية معرفتها وضرورة تطبيقها عند طلب الحديث ، حيث كانت نظمهم في التعليم مرتكزة على أجزاء هذه الوحدة ، ولهذا ظهر هذا الموضوع لأول مرة في تأليف مستقل خاص ، مثل كتاب الرامهرمزي "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي".

وإن كان كثير من مواضيع هذه الوحدة ــ مثل طرق التحمل والأداء وكتابة الحديث وضبط الكتاب ومعرفة علو الإسناد ونزوله ــ يغلب عليها الجانب التاريخي نظرا لصعوبة تطبيقها في نظم التعليم والتربية المعاصرة ، فإنها تلقي أضواء كاشفة على كثير من الحيثيات التي يعتمد عليها نقاد الحديث في التصحيح والتعليل والجرح والتعديل ، ومن هذه الجهة نجد أهمية تناولها ودراستها اليوم ضمن مادة علوم الحديث.

وفقنا الله تعالى وإياكم للاستفادة من المادة حق الاستفادة وأن نخدم بها الإسلام إيمانا واحتسابا. وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الوحدة الأولى : قواعد التصحيح والتعليل

قبل أن ندخل في شرح محتوى هذه الوحدة يجدر بنا أن نذكر أمورا ينبغي للطالب الوقوف عليها قبل دراسة مادة علم الحديث.

الأمر الأول : ترتيب أنواع علوم الحديث حسب وحداتها الموضوعية.إن مصطلحات علوم الحديث وتعاريفها تشكل محاور رئيسية لعامة كتب مصطلح الحديث التي نتداولها اليوم مثل كتاب "مقدمة ابن الصلاح" وماشاكله من الكتب التي ظهرت في مرحلة ما بعد الرواية ، وإن كانت هذه المصطلحات تنطوي على أصناف كثيرة من المسائل الأساسية في علوم الحديث فإن ذكر هذه المسائل وترتيبها وشرحها وبيانها لم يكن إلا في أطر المصطلحات وتعاريفها ليكون الطابع العام لكتب علوم الحديث هو المصطلحات وتعاريفها مما تسبب تدريجيا في تسمية علم الحديث بـ "علم مصطلح الحديث" وشهرته بها ، بعد ان كان معهودا في عصر الرواية بـ :"علوم الحديث" أو "علم الرواية" أو "علم الرجال".

ونحن نحس عن يقين أن ابن الصلاح وغيره من المتأخرين ـ رحمهم الله تعالى جميعا ـ كانوا يركزون على هذا الأسلوب الجديد الذي تمخض عنه تفاعل الثورة المنطقية مع جميع العلوم الشرعية في عصورهم قصدا لضبط المصطلحات وتحديد معانيها للمبتدئين من طلاب الحديث وتسهيلا لحفظها عن ظهر القلب بأسهل الطرق وأيسرها ، وهذا أمر لا جدال في أهميته .

ولئن كان هذا الأسلوب متعينا في تهيئة الطلبة المبتدئين لدراسة علوم الحديث فإن الإحاطة الشاملة بالمسائل الأساسية التي هي موضوع علم الحديث ، والتي يعتمد عليها المتقدمون في نقد الأحاديث ورواتها لن تتم إلا بالبحث المباشر في عمل المتقدمين وتحليل مصطلحاتهم النقدية بما يقتضيه مجال استخدامهم لها ، حيث إن المتأخرين من خلال إنتاجهم نهج المنطق في تعريف المصطلحات اضطروا إلى تضييق مضمون المصطلحات الذي وسعه المتقدمون ، وبذلك أصبح من الضروري أن

نأخذ بعين الاعتبار أن التعاريف التي استقر عليها المتأخرون هي مجرد تعاريف مبدئية ، وأن الغرض منها تمهيد الطلبة لخوضهم في دراسة علوم الحديث.

ومن خلال وقوفنا على هذا الواقع يمكن لنا رد جميع الشبهات التي تحوم حول علوم الحديث عموما ، وإزالة جميع أشكال الغموض التي تكتنف منهج المحدثين خاصة ، والتي أوقع الكثيرين في تشاغلهم بحلها من خلال التأويل والتخمين.

ومن أبين الآثار السلبية المترتبة على هذا الأسلوب التعريفي غياب الوحدة الموضوعية عن مباحث كتب المصطلحات ، ويؤكد ذلك ملاحظة بعض المحققين ــ مثل الحافظ ابن كثير وابن حجر وغيرهما ــ انعدام التنسيق فيما ذكره ابن الصلاح في مقدمته ، فقد قال ابن كثير في كتابه اختصار علوم الحديث تعقيبا على ما ذكره ابن الصلاح في مقدمته من أنواع الحديث :

"وفي هذا كله نظر ، بل في بسطه هذه الأنواع إلى هذا العدد نظر، إذ يمكن إدماج بعضها في بعض ، وكان أليق مما ذكره ، ثم إنه فرق بين متماثلات منها بعضها عن بعض ، وكان اللائق ذكر كل نوع إلى جانب ما يناسبه ، ونحن نرتب ما نذكره على ما هو الأنسب ، وربما أدمجنا بعضها في بعض طلبا للاختصار والمناسبة ، وننبه على مناقشات لا بد منها إن شاء الله تعالى".

وأما الحافظ ابن حجر فقد رتب أنواع الحديث على شكل آخر في كتابه نخبة الفكر ، حيث رتبها على أساس الإسناد والمتن . وتبعه كثير من المعاصرين .

وعلى الرغم من هذا الترتيب الذي اعتبره بعض المتأخرين مناسبا في كتب المصطلح فإنه في الواقع لم يسلم ترتيبهم لمباحث علوم الحديث من حدوث تفريق بين مصطلحات مسألة واحدة ، وذكرها في مواضع مختلفة ومتباعدة بحيث يخيل إلى القارئ أنها مصطلحات مستقلة حكما ومضمونا ، مع أن هذا الترتيب لا يستقيم إلا إذا سلمنا بإمكانية فصل الإسناد عن المتن واقعيا ، ولا يمكن ذلك ، لأن الإسناد لا تحقق له إلا بعد إضافة متنه إليه ، ولا يمكن الحديث عن المتون والحكم عليها إلا على أساس أسانيدها .

وعليه فإن ما تقتضيه طبيعية هذا العلم الشريف أن تطرح مباحثه ومصطلحاته مرتبة على الوحدات الموضوعية ، وبذلك يمكن لجميع الفئات من الطلبة أن يقفوا على حقيقة هذا العلم دون لبس وغموض ، ويتحقق لهم فهم المصطلحات ومضامينها وأحكامها بدقة من غير تداخل ولا تفريق. ومن هنا نحس عن يقين بأهمية التنسيق بين مباحث علوم الحديث على سبيل التدرج الموضوعي ، وضرورة إزالة جميع وجوه الخلل التي تزيد هذا العلم تعقيدا.

إن علوم الحديث تعتبر من العلوم المعقدة ، وبسبب معالجتها من قبل عديد من العلماء في عصور مختلفة أخذت مباحث هذا العلم تتأثرة بأعرافهم العلمية المختلفة، وتداخلت فيها أنواع من التفكير المنطقي والفقهي والأصولي لا سيما مبحث الجرح والتعديل ، وعليه فإن التنسيق بين مباحث علوم الحديث حسب وحداتها الموضوعية أمر ضروري لإزالة عقدتها.

والأمر الثاني : تقسيم ابن الأكفاني لأنواع علوم الحديث

قسم ابن الأكفاني ــ وهو أحد أطباء مصر وحكمائه ــ علم الحديث إلى علم الحديث الخاص بالرواية وعلم الحديث الخاص بالدراية ، واشتهر هذا التقسيم لدى المتأخرين وإن كان هذا التقسيم يشمل جميع الوحدات التي ذكرناها سابقا ، فإن ذلك لم يكن إلا بشكل إجمالي ، فعلم الحديث دراية يشمل من الوحدات المبنية في الخطة قواعد التصحيح والتعليل وعلم الجرح والتعديل ومعرفة فقه الحديث ، بينما يضم "علم الحديث راية" جميع ما يتعلق بالرواية.

وحين ننظر في أحوال عامة المحدثين نجد ما يبرر هذا التقسيم الثنائي ، حيث يشكل نقاد الحديث ــ وعددهم قليل جدا ــ صنفا يجمع بين الرواية والدراية ، بينما تمثل فئة كبيرة من المحدثين صنفا آخر لا يهمم سوى حفظ الأحاديث وروايتها .

وتبعا لذلك فإن المصادر الحديثية ينقسم إلى رواية ودراية ،وعلى سبيل المثال فالصحيحان وجميع السنن تعتبر نماذج لمصادر علم الحديث رواية وعلم الحديث دراية،حيث إن أصحابها لا يقتصرون على الحديث فيها فحسب،بل يرتبونها على المواضيع الفقهية وغيرها مع شيء من النقد، ولهذا تحوي هذه المصادر نوعي علم الحديث :الرواية والدراية.

وأما الكتب التي برواية الأحاديث دون الدراية فهي المسانيد وغيرها . فإن مؤلفيها لم يقصدوا سوى الأحاديث وجمعها على أساس المسانيد . وأما كتب المصطلحات ـ مثل مقدمة ابن الصلاح وغيره ـ فتمثل علم الحديث دراية فقط.

وبهذا التوضيح لعل القارئ قد فهم طبيعة تقسيم أنواع علوم الحديث تقسيما ثنائيا ، وأن هذا التقسيم لا يختلف عن التقسيم الرباعي السابق إلا من حيث الإجمال والتفصيل.

حديثي هذا فاتح خير لطلبة الحديث ، وخير معين لهم على دراسة علم الحديث . ويدور ذلك على التساؤلات التالية :

من هم المتقدمون و المتأخرون ؟ولماذا نفرق بينهم ؟ونصوص المتقدمين ومصطلحاتهم في مجال النقد والجرح والتعديل لا ينبغي تأوياها إلا وفق منهجهم .وليس بالمفاهيم التي استقر عليها المتأخرون و لا بمناهجهم .ومن هنا نرى في تحديد مصطلحي "المتقدمين" و "المتأخرين" في مجال نقد الأحاديث والجرح والتعديل أهمية كبرى .ونجعل ذلك منطلقا ضروريا لمن يرغب في دراسة علوم الحديث.

من هم المتقدمون و المتأخرون؟

ولماذا نفرق بينهم في مجال علوم الحديث؟

إن فكرة التفريق بين المتقدمين والمتأخرين ليست فكرة محدثة كما يتصورها بعضنا.وإنما هي فكرة قديمة نوه بها علماء التحقيق والتدقيق من المتأخرين أنفسهم. ونحن نسوق هنا بعض نصوصهم على سبيل التذكير .

قال الحافظ العلائي بصدد بيان موقف نقاد الحديث من زيادة الثقة : كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي ويحي بن سعيد القطان وأحمد بن حنبل والبخاري وأمثالهم يقتضي أن لا يحكم في هذه المسألة بحكم كلي . بل عملهم في ذلك دائر على الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في حديث حديث"[1].

[1] ـ نقله الحافظ ابن حجر في كتابه النكت على كتاب ابن الصلاح 604/2 – نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. ط : الأولى . سنة 1404هـ –

وقال الحافظ ابن حجر في نفس المناسبة :"والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحي القطان وأحمد بن حنبل ويحي ابن معين وعلي بن المديني والبخاري وأبي زرعة وأبي حاتم والنسائي والدار قطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم قبول الزيادة"[2].

وقال السخاوي:" ولذا كان من المتأخرين عسرا جدا وللنظر فيه مجال بخلاف الأئمة المتقدمين الذين منحهم الله التبحر في علم الحديث والتوسع في حفظه كشعبة والقطان وابن مهدي ونحوهم وأصحابهم مثل أحمد وابن المديني وابن معين وابن راهوية وطائفة، ثم أصحابهم مثل البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي، وهكذا إلى زمن الدارقطني والبيهقي ولم يجيء بعدهم مساو لهم ولا مقارب أفاده العلائي، وقال فمتى وجدنا في كلام أحد من المتقدمين الحكم به كان معتمدا لما أعطاهم الله من الحفظ الغزير وإن اختلف النقل عنهم عدل إلى الترجيح"[3].

وفي هذه النصوص وغيرها – وهي كثيرة ومبثوثة في كتب الحافظ الذهبي خاصة سير أعلام النبلاء وكتب غيره من المحققين- دلالة واضحة على أن التفريق بين المتقدمين والمتأخرين أمر ضروري في معرفة قواعد علوم الحديث ، ونحن نسعى فقط لإعطاء مفهوم صحيح لهذين المصطلحين ، حتى لا نتهم بإحداث فكرة التفريق بينهم وبتقليل شأن المتأخرين.

إن المسيرة التاريخية للسنة النبوية يتعين تقسيمها إلى مرحلتين زمنيتين، لكل منهما معالمها وخصائصها المميزة وآثارها المختلفة.
فأما المرحلة الأولى فيمكن تسميتها بمرحلة الرواية ، وهي ممتدة من عصر الصحابة إلى نهاية القرن الخامس الهجري على وجه التقريب لا

---

[2] ـ الحافظ ابن حجر . نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص : 34 – نشر مؤسسة الخافقين . سنة 1400 هـ –

[3] ـ الحافظ السخاوي . فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي 337/1 – نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة الطبعة الثانية 1388 هـ المصدر السابق. ج1، ص172

على وجه التحديد ، كما صرح بذلك الحافظ ابن حجر في بعض مصنفاته، مثل كتابه "النكت" ، وأبرز خصائصها كون الأحاديث لا تتلقى فيها ولا تتداول بين المحدثين إلا بواسطة الأسانيد ، والرواية المباشرة المتمثلة في قولهم "حدثني فلان عن فلان" إلى أن يذكروا الحديث ، فالإسناد في هذه المرحلة يشكل العمود الفقري ، عليه يتم الاعتماد في تلقي الأحاديث ونقلها ، ومن هنا يعتبر الإسناد وثيقة علمية يتجلى بها مدى صدق الراوي أو كذبه ، وضبطه أو خطئه ونسيانه ، وباحتفاظ المحدثين بالأسانيد وبتدقيقهم فيما تحمل تراكيبها من قضايا علمية حفظوا السنة النبوية ، وليس بالتدوين الذي قد يلجأ إليه بعض أفراد الصحابة أو كثير من الرواة بعدهم لحفظ ما سمعوا من شيوخهم من الأحاديث وضبطها إذا اقتضت حالة ذاكرتهم ذلك .

ومن هنا يظهر معنى نصوص الأئمة بجلاء :"الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" و"الإسناد سلاح المؤمن"و"مثل الذي يطلب الحديث بلا إسناد كحاطب ليل" . ولم يقولوا :"التدوين من الدين ولولا التدوين لقال من شاء ما شاء" ، أو "التدوين سلاح المؤمن" مثل الذي يطلب الحديث بلا تدوين كحاطب ليل" . والذي كان يمنع أن يقول من شاء ما شاء في الحديث هو الإسناد وليس التدوين ، وهذا بخلاف القرآن ، لأنه تم حفظه بالتدوين بحيث لا يستطيع أحد أن يضيف في القرآن ما ليس منه.

ذو هذا لا يعني أن التدوين لم يكن له دور في حفظ السنة ، لكن دوره يتمثل فيما يلي : التدوين إنما لجأ إليه بعض أفراد الصحابة وآحاد الرواة حسب قوة ذاكرتهم لحفظ مروياتهم الخاصة سواء أكانت صحيحة أم خاطئة ، والكتب التي ظهرت في مرحلة الرواية على اختلاف أشكالها أو ضح دليل على ما سبق بيانه ، وليس فيها كتاب يستوعب السنة جميعها من حيث إنها سنة صحيحة ثابتة ، وإنما الذي تم تدوينه هو الأحاديث التي تلقاها الراوي من شيوخه ، ولكن بعض النقاد قام بتمحيص ما صح منها من غير استيعاب ، أمثال الإمام البخاري ومسلم إذن فالذي تم تدوينه من السنة إنما هو مسموعاته الخاصة ، ولم يكن ذلك على استيعاب جميع ما هو موجود في كتب السابقين من السنة .

هذا بالنسبة إلى المرحلة الأولى ، أما المرحلة الثانية فيمكن تسميتها بمرحلة ما بعد الرواية ، وفي هذه المرحلة آلت ظاهرة الإسناد والرواية المباشرة إلى التلاشي لتبرز مكانها ظاهرة الاعتماد على الكتب التي صنفها حفاظ المرحلة الأولى وتقليدهم فيها ، حتى أصبح الإسناد والرواية المباشرة أمرا نادرا يلفت الانتباه . وبينما كانت الكتب المصنفة في المرحلة الأولى تنقل الأحاديث بأسانيدها الخاصة فإن جل الكتب التي ظهرت في المرحلة الثانية إنما تنقل الأحاديث بالاعتماد على الكتب السابقة.

فنذكر على سبيل المثال كتاب "المسند" للإمام أحمد بن حنبل ، أو كتاب التفسير للإمام الطبري وهما نموذجان لكتب المرحلة الأولى ، عمدتهما في نقل الأحاديث هي الأسانيد والرواية المباشرة الفردية ، ولذلك كان الإمام أحمد يقول في كل حديث يسوقه فيه "حدثنا فلان عن فلان.." إلى آخر سلسلة الإسناد ، وكذا الإمام الطبري في تفسيره.

وأما كتاب الترغيب والترهيب للمنذري أو تفسير الإمام ابن كثير وهما نموذجان لكتب المرحلة الثانية ، فإن عمدتهما في نقل الأحاديث هي الكتب والمدونات التي ظهرت في مرحلة الرواية ، ولذلك ترى الإمام المنذري في كتابه الترغيب والترهيب يقول بعد سرد الحديث :"رواه البخاري" ونحوه ، كما يقول ابن كثير في تفسيره "قال الإمام أحمد في مسنده حدثنا فلان عن فلان..".

وهذه صورة موجزة لأهم المظاهر العلمية التي تشكل نظم التعليم في كل من هاتين المرحلتين على حدة ، ورأينا من خلال هذه الصورة اختلافا واضحا بين المرحلتين في أساليب التعليم ، وعلى هذا الأساس نطرح سؤلا: ما هي الآثار العلمية المترتبة عليها في مجال حفظ السنة النبوية في هاتين المرحلتين؟ وهل كانت السنة محفوظة في المرحلة الثانية بنفس الأساليب التي حفظ بها نقاد الحديث في المرحلة الأولى؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفقرات التالية.

ووفق مقتضيات المرحلتين ومستجداتهما قام أئمتنا بحفظ السنة النبوية ، ففي المرحلة الأولى توجه الأئمة نحو تقنية الأحاديث عن طريق نقد أسانيدها وجرح رواتها وتعديلهم ، ومن خلال ذلك تركوا لنا

منهجا فريدا في نقد المرويات من الأحاديث والآثار بل في نقد كل ما ينقل عن السابقين من التفسير والتاريخ والفقه وغيره من العلوم التي تقوم على نقل ناقل ورواية راو .

وأما في المرحلة الثانية فاجتهد أئمتنا في حفظ الكتب والدواوين وهي بعيدة عن جميع احتمالات التصحيف والتحريف والانتحال . لأن الكتب التي استقرت فيها الأحاديث صارت هي المعتمدة في النقل والرواية، وقامت هي بدور الرواة ، وبذلك أصبحت تلك الكتب محل عنايتهم واهتمامهم البالغ ، كما أصبح الإسناد ورواته في المرحلة الأولى هي موضع تركيز وعناية لدى حفاظها. واستفاد الأئمة في المرحلة الثانية من جهود سلفهم ووضعوا شروطا كفيلة بحماية الكتب وحفظها بعيدة عن جميع أنواع التصحيف والتحريف والانتحال حتى يتم نقلها إلى الأجيال اللاحقة كما ألفها أصحابها .

وإن كان النشر والتوزيع في عصورهم يتم عن طريق تقليدي يتمثل في قيام أفراد الناس أو الوراقين بنسخ الأصول فإن التصحيف والتحريف يقعان في الكتب بشكل واسع ، بل يعطي ذلك للمغرضين من النساخ فرصة سانحة لانتحالهم وتدليسهم في تضاعيف تلك الكتب .

وتتجلى تلك الشروط في إجراء المقابلة بين ما تم نسخه وبين أصله ثم تأكيد المقابلة بتوقيع محدث مسؤول عن أصل الكتاب على ذلك، كما تتجلى في ضرورة إثبات كل واحد أحقيته في نقل الحديث من النسخة عن طريق تسجيل اسمه في "السماعات" و "الطباق" المثبتة على غلاف نسخته أو في سجل خاص لتسجيل أسماء الحاضرين والسامعين نسخته أو في سجل خاص لتسجيل أسماء الحاضرين والسامعين لحلقات الحديث وقراءته، ومحفوظ في ديوان الدولة ، أو غير ذلك من الأساليب الجديدة التي ظهرت في مرحلة ما بعد الرواية والتي شرحتها كتب المصطلح.

ولذلك أصبحوا لا يعتمدون على كتاب ــ حتى ولو كان الكتاب في ملكهم ــ ولا يقبلونه إلا إذا تحصلوا على أحقية نقل الأحاديث منه ، وأما حيازتها المجردة بشراء أو غيره ، فليست كافية للتعامل معها رواية وإفادة مما فرض على طلبة الحديث عموما لقاء الشيوخ لحصول إجازتهم ، أو قراءة الكتب عليهم ، وتسجيل أسمائهم في سجلات

السماعات وطبقاتها ، ولذلك نراهم يبذلون جهدهم في جمع أقصى ما يمكن جمعه من السماعات والإجازات من خلال رحلات واسعة يقومون بها عبر مراكز العلم المنتشرة في الأقطار الإسلامية ، ثم يعتكفون في نهاية المطاف على تأليف أسماء شيوخهم وتفاصيل إجازتهم وأسانيدهم التي تحصلوا عليها أثناء تلك الرحلات ، وذلك نظرا لأهمية ما تنطوي عليه من معلومات قيمة ، حتى ظهرت الكتب في هذا المجال تحت عناوين جديدة مطابقة لمحتواها ، مثل "المشيخات" و"الفهارس" و"الإثبات" و"البرنامج" و"الأجزاء" .

وفي الواقع إن هذه المصنفات تشبه بشكل كبير كتب المسانيد التي اشتهرت في المرحلة الأولى ، فكما يجمع حفاظ المرحلة الأولى أحاديثهم على ترتيب أسماء الصحابة يجمع المحدثون في المرحلة الثانية إجازاتهم وسماعاتهم ، إما على ترتيب أسماء الشيوخ أو على ترتيب أسماء الكتب أو على تقديم الأصح فالأصح من الكتب .

ووجدنا أثناء هذا التحليل التاريخي أن المرحلة الثانية شهدت ظاهرة جديدة تتمثل في ندرة اهتمام الأئمة بالأسانيد والرواة ، ولهذا قال ابن الصلاح ــ وهو من المتأخرين ــ :"صار معظم المقصود بما يتداول من أسانيد خارجا من ذلك إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة ــ زادها الله شرفا ــ آمين ".

وقال أيضا :"أعرض الناس في هذه الأعصار المتأخرة عن اعتبار مجموع ما بينا من الشروط في رواة الحديث ومشايخه ، قلم يتقيدوا بها في رواياتهم ، لتعذر الوفاء بذلك على نحو ما تقدم وكان عليه من تقدم".

وجدير بالذكر أن الأسانيد التي تعرض لها ابن الصلاح والتي كانت تداول في عصره أسانيد الكتاب وليس أسانيد الحديث ، لأنهم لا يعتمدون في الحديث على الرواية الشفوية ولا على إسناده المباشر ، وإنما يعتمدون على الكتب التي لهم أحقية نقلها المتمثلة في توافر الشروط المذكورة سابقا، ويعبرون عنها بأسانيد الكتاب.

ومما يذكر في هذه المناسبة أن هذه المظاهر العلمية أخذت شكلا آخر عندما بالغوا في حرصهم على جمع الإجازات وتنوعوا في طريقة تأليفها مما استرعى انتباه المحققين ، ووجهوا نحوها انتقادات لاذعة .

قال الحافظ الذهبي :"ليس طلب الحديث اليوم على الوضع المتعارف عليه عند من حيز طلب العلم ، بل اصطلح وطلب أسانيد عالية وأخذ من شيخ لا يعي ، وتسميع لطفل يلعب ولا يفهم ، أو لرضيع يبكي ، أو لفقيه يتحدث مع حدث أو آخر ينسخ ، وفاضلهم مشغول عن الحديث بكتابة الأسماء أو بالنعاس ، والقارئ إن كانت له مشاركة فليس عنده من الفضيلة أكثر من قراءة ما في الجزء سواء تصحف عليه الاسم واختلط المتن أو كان من الموضوعات ، فالعلم عن هؤلاء بمعزل والعمل لا أكاد أراه بل أرى أمورا سيئة ، نسأل الله العفو " .

وقال الذهبي أيضا ــ في صدد تعقيبه على قول الحاكم في ترجمة إسحاق وابن المبارك ومحمد بن يحي "هؤلاء دفنوا كتبهم" ــ قال الذهبي:"هذا فعله عدة من الأئمة ، وهو دال علة أنهم لا يرون نقل العلم وجادة فإن الخط قد يتصحف على الناقل وقد يمكن أن يزاد في الخط حرف فيغير المعنى ونحو ذلك ، وأما اليوم فقد اتسع الخرق وقل تحصيل العلم من أفواه الرجال بل ومن الكتب غير المغلوطة وبعض النقلة للمسائل قد لا يحسن أن يتهجى ".

وقال أيضا معلقا على قول عثمان بن سعيد الدارمي " من لم يجمع حديث شعبة وسفيان ومالك وحماد بن زيد وسفيان بن عيينة فهو مفاس فس الحديث ":
" وبلا ريب أن من جمع علم هؤلاء الخمسة وأحاط بسائر حديثهم وكتبه عاليا ونازلا وفهم علله فقد أحاط بشطر السنة النبوية بل بأكثر من ذلك، وقد عدم في زماننا من ينهض بهذا وببعضه".

والخلاصة :لقد بذل المحدثون في المرحلتين جميعا جهودا مضنية لصيانة السنة وحفظها – مباشرة كانت أم غير مباشرة – فعناية المحدثين في المرحلة الأولى صارت منصبة على نقلة الأخبار ورواتها، والبحث عن أحوالهم والتفتيش في مروياتهم، ومن ثم أصبحت السنة محل دفاعهم المباشر.

و أما في المرحلة الثانية فقد تحول اهتمام الأئمة إلى حفظ وحماية الكتب والدواوين التي تنقل عن السابقين، وبذلك أصبحت هذه الكتب والدواوين محل عنايتهم المباشرة حتى تصل إلينا سليمة عن جميع احتمالات التزوير والتصحيف، ولولا تلك الجهود لكانت الكتب والمدونات مصحفة وغير موثوقة وما هذا سوى الوفاء الإلهي لحفظ هذا الدين الحنيف.

إن اختلاف المتقدمين والمتأخرين في أعرافهم العلمية وأثره على مستوى تكوينهم العلمي وانشغالاتهم النقدية جلي من خلال هذا التحليل التاريخي لمسيرة السنة النبوية، الأمر الذي يجعلنا نفرق بين المتقدمين والمتأخرين في مجال علوم الحديث، التي تناولها المتقدمون تطبيقا وتوظيفا وعالجها المتأخرون تنظيرا وتفكيرا ومن هنا نرى ضرورة ملحة لأن نأخذ هذا الاختلاف بعين الاعتبار عند تقييم مجهوداتهم العلمية التي بذلت في سبيل خدمة الحديث وعلومه وفق متطلبات بيئتهم العلمية حتى لا يقع في تفكيرنا تخليط فاحش بين مناهجهم المختلفة فيما يتعلق بعلم الحديث عامة ونقد الحديث خاصة .

وعلى هذا فإن كتب المصطلحات التي ظهرت في المرحلة الثانية تختلف صياغتها عن كتب المرحلة الأولى ، وإن كانت كتب المصطلحات في المرحلة الثانية تركز على المصطلحات الحديثية وتحديد تعاريفها وتحليلها وفق القواعد المنطقية حتى اشتهر هذا العلم باسم "علم مصطلح الحديث" بعد أن صار مشهورا بعلم الرواية أو بعلم الرجال أو بعلم الحديث ، فإن الكتب في المرحلة الأولى تطرح قواعد علوم الحديث كمسائل علمية ، دون اعتبار المصطلحات ، إلا نادرا ، ويتضح الأمر جليا عندما نقارن كتاب الإمام الحاكم :"معرفة علوم الحديث " بكتاب الإمام ابن الصلاح :"مقدمة ابن الصلاح " حيث إنهما نموذجان لكتب المرحلتين في علوم الحديث .

و الإمام ابن الصلاح ـ رحمه الله تعالى ـ لما ألفه كتابه المشهور في مصطلح الحديث لم يكن هدفه سوى تقريب هذا العلم إلى الطلبة المبتدئين في عصره ، ولهذا أتى في كتابه بأسلوب جديد يساعدهم على ذلك حين تناول فيه مباحث هذا العلم في أطر المصطلحات وتعاريفها المصاغة وفق قواعد علم المنطق ، ومن هنا بدأ يشتهر هذا العلم باسم

مصطلح الحديث . كما بدأ يشتهر كتابه بمقدمة ابن الصلاح . وجاء بعده الإمام النووي وأراد أن يختصر مقدمة ابن الصلاح تسهيلا على طلاب الحديث ، فاختصره مرتين ، وهما "الإرشاد" و"التقريب" ، وكذلك قام الحافظ ابن كثير باختصاره ، ومن المتأخرين من قام بنظم محتوى مقدمة ابن الصلاح في أبيات كي يكون ذلك أسهل للحفظ عن ظهر القلب .

وأما بقية المؤلفين في مصطلح الحديث فقد داروا حول مقدمة ابن الصلاح تهذيبا وشرحا ، ولم تكن هذه الكتب سوى مقدمات أو مختصرات في علوم الحديث تقرب الطلبة إليها ، وما ينبغي ذكره أنه لم يحدث من جهتهم تقصير في خدمة علوم الحديث إذ غايتهم من تأليف كتبهم في مصطلح الحديث هو تقريب علوم الحديث إلى قلوب المبتدئين ، وإنما التقصير جاء من جهتنا حين اعتبرنا مقدمة ابن الصلاح وما دار حوله من الكتب مصدرا أصيلا يعتمد عليه في علوم الحديث من غير موازنة بين تلك المصادر وبين الواقع العملي عند نقاد الحديث ، بل إننا قد صرفنا النظر عن أهمية ربطها بواقع عمل المتقدمين الذي هو المرجع الأساسي لقواعد علوم الحديث ، ومن هذه الجهة وقع الخلل والزلل في دراستنا لعلوم الحديث .

و نحن المقصرون إذن حتى تسبب ذلك لظهور مفاهيم خاطئة نحو هذا العلم العظيم ، وإطلاق تسمية جديدة على هذا العلم بحيث يخيل إلينا أن هذا العلم عبارة عن مجموعة من المصطلحات الحديثية ، وأن المحدثين النقاد يصححون الأحاديث ويعلونها من خلال نظرهم في أحوال الرواة واتصال السند وأنهم لا يتجاوزون في ذلك ظواهر الأسانيد ، وفي الواقع أن أحوال الرواة إنما تتوقف معرفتها على نقد أحاديثهم وتمييز صحيحها عن مردودها ، فإذن كيف تكون أحوال الرواة مقياسا للحكم على الأحاديث؟.

يقول الحافظ ابن حجر :"... صحة الحديث وحسنه ليس تابعا لحال الراوي فقط ، بل لأمور تنظم إلى ذلك من المتابعات والشواهد وعدم الشذوذ والنكارة...".

ومن هنا يصبح انطلاقنا في دراسة علوم الحديث من هذا الواقع أمرا ضروريا كي يتم لنا تأصيل هذا العلم العظيم كما ينبغي ، وتكون قواعده

ومصطلحاته واضحة ولا يتعكر صفاؤها بشبهات عابرة. ونسأل الله تعالى التوفيق والسداد . والحمد لله رب العالمين .

مواضيع الوحدة الأولى وترتيبها

بعد أن فصلنا لكم الوحدات لموضوعية التي يتوزع فيها جميع أنواع علوم الحديث، وطبيعة تقسيم ابن الأكفاني لها إلى علم الحديث الخاص بالدراية ، وأهمية تحديد المنطلق في دراسة علوم الحديث نود أولا ترتيب مصطلحات الوحدات الأولى.

ترتيب مواضيع الوحدة الأولى:

تضم الوحدة الأولى الأنواع الرئيسية التالية :

الصحيح ، الحسن ، الضعيف ، المرسل، المدلس ، المنقطع ، المعضل، المعلق ، زيادة الثقة ، العلة، الشاذ ، المنكر ، المقلوب، المدرج، المصحف ، المضطرب، الموضوع.

وهذه الأنواع تتمحور حول ثلاث نقاط رئيسية :

النقطة الأولى : الحديث الذي ثبتت صحته

والنقطة الثانية : الحديث الذي ثبت خطؤه.

والنقطة الثالثة : الحديث الذي لم يثبت فيه هذا ولا ذاك.

وإن كانت النقطة الأولى تحوي جميع المسائل المتعلقة بمعرفة صحة الحديث وثبوته ، والتي يضمها مصطلح "الصحيح" فإن النقطة الثانية ـ باعتبارها مقابل النقطة الأولى ـ تشمل جميع الأنواع التي تدور على تحقق وجود الخطأ في الحديث ـ سواء تعمده الراوي أم لم يتعمده ـ وهي :

"العلة" و"الشاذ" و"المنكر" و"المقلوب" و"المدرج" و"المصحف" و"المضطرب" و"الموضوع" ، غير أن نوع "الموضوع" لا بد أن نجعل مباحثه في باب خاص لكون راويه كذابا تعمد الخطأ ، أو متروكا بسبب فسقه أو غلبة الأخطاء والأوهام ، وعلى هذا فتكون "العلة" أو المعلول عنوانا عاما يشمل المصطلحات التالية :

"الشاذ" و"المنكر" و"المقلوب" و"المدرج" و"المصحف" و"المضطرب".

وأما النقطة الثالثة فتكون درجة متوسطة بين هاتين النقطتين ، وعريضة قد يجذبها كل من الطرفين : الصحيح أو المعلول ، ومن هنا صارت الأقوال والآراء تضطرب في ضبطها وتحديد قبولها نظرا وتطبيقا ، وعلى

هذا فإن مصطلح "الضعيف الذي ينجبر ضعفه" يشمل الأنواع التالية : "المرسل" و"التعلق" و"المدلس" والمنقطع" و"المعضل" و"ما رواه الضعفاء غير المتروكين ولم يتبين صحته ولا خطؤه" وإذا تقوى نوع من هذه الأنواع بالوجوه التي سيأتي تفصيلها يقال عنه "حسنا" ويستعمل فيه ألفاظا أخرى مثل "جيد" و"لا بأس به"و"صالح" و"مقبول" .

وبقي لنا تصنيف مسألة زيادة الثقة ، إذ أن هذه المسألة لا تشكل نوعا مستقلا خارجا عن الصحيح والمعلول ، وهي إما أن تكون صحيحة أو معلولة تبعا لدلالة القرائن، المحتفة بها ، وعلى هذا الأساس سنخصص له فصلا خاصا.

وهذا التقسيم الثلاثي هو الذي عبر عنه الإمام الخطابي نقلا عن أهل الحديث بقوله : الحديث عند أهله ينقسم إلى صحيح وحسن وسقيم ، ولم يكن قصده سوى مجرد بيان التقسيم الثلاثي الذي كان عليه المحدثون ، فعبر عنها بهذه المصطلحات على وجه التقريب ، لأن هذه المصطلحات لم تضبط مدلولاتها ولم تحدد إلا بعد عصره ــ رحمه الله ــ وكانت هذه المصطلحات صحيح وحسن وسقيم ــ تستخدم في عصور المتقدمين طبق دلالتها اللغوية ، وفي غير إطار هذه الأقسام الثلاث ، ولهذا نجد مضامينها عند المتقدمين أوسع مما استقر عليه المتأخرون من المعاني ، وشأنها شأن بقية المصطلحات المستخدمة في سائر العلوم.

فالإمام الخطابي ــ رحمه الله تعالى ــ حين عبر بهذه الألفاظ الاصطلاحية عن الأقسام الثلاث التي ينقسم إليها الحديث لدى المحدثين المتقدمين لم يكن قصده بالدرجة الأولى تخصيص كل قسم من هذه الأقسام بالمصطلح الذي ذكره. ولما نظر الحافظ العراقي إلى ظاهر قول الخطابي، الذي يدل على تخصيص هذه الأقسام بهذه المصطلحات وتحديد مدلولاتها بالقسم الذي عبر عنه ذلك المصطلح ، أثار إشكالا وقال :"ولم أر من سبق الخطابي إلى تقسيمه المذكور وإن كان في كلام المتقدمين ذكر الحسن" ، وبما ذكرناه آنفا يزول الاعتراض بشكل واضح وقسم المحدثون النقاد الحديث إلى ثلاثة أقسام دون أن تستقر تسميتها بمصطلح خاص ويذكر على سبيل المثال أن الإمام مسلما قسم الحديث في مقدمة صحيحه إلى ثلاثة أقسام دون أن يعبر عنها بأسماء خاصة ،

غير أن الإمام الترمذي لما جرى عمله في سننه على أساس تقسيم الحديث إلى ثلاثة أقسام أطلق على القسم الأول مصطلح "حسن صحيح" وعلى الثاني مصطلح "حسن" بينما أطلق على الثالث عبارات مختلفة مثل لفظة "ضعيف"، و"غير محفوظ" و"غريب" وغيرها.